

التقويم في ديّارنا

للمؤلف: د. عبد الحميد لطفى
رئيس قسم الدراسات العليا

تستخدم الجمهورية العربية المتحدة أربعة أنواع من التقويم ، وهي التقويم المصرى والتقويم البابلي والتقويم الرومانى والتقويم العربى ، وسأذكر لحة عن كل تقويم من هذه التقويم .

وقبل أن أبدأ ، سأعرض لنقطتين أساسيتين ، وهما نسبية المعلومات ، واليوم والشهر والسنة وعلاقتها بالشمس والقمر والنجوم ، ولا يغرب عن البال أن الموضوع عميق يصعب الغوص فيه ، ومتشعب يضل الباحث في طرقاته .

نسبية المعلومات :

ما نعرض من معلومات ، ما هى إلا معلومات نسبية :
أولاً : بالنسبة للباحث ، تبعاً لما سمعه أو اطلع عليه ، إن كان قد أفاد من السماع ، أو أحسن الاطلاع ، وربما تكون هناك معلومات قيمة في الموضوع ، لم تقع تحت سمع الباحث أو بصره ، ولذلك تكون معلوماته التي يعرضها ناقصة في هذه الناحية .

ثانياً : بالنسبة للعلماء أنفسهم ، تبعاً لما وقع تحت أيديهم من وثائق ، وتبعاً لما ذهبوا إليه من تفسير وتأويل وتخرّيج ، وربما تكون هناك وسائل مطمورة أو مغمورة أو غامضة ، قد يحج عنها كشف أو رأى أو بحث ، قد يؤيد بعض مآذبه إليه العلماء ، وقد يعدل بعضها آخر ، وقد يقلب بعضها ثالثاً رأساً على عقب .

ثالثاً : بالنسبة للموتائق نفسها تبعاً لصحة ما ورد فيها ، وقد عتورها تصحيف أو تحريف . وقد يساء إلى ما ورد فيها ، نتيجة تسرع في الاستنتاج . أو ضعف في الاستدلال ، أو سوء فهم للنصوص .
وسأعرض بعض المزالق التي قد يقع فيها الباحث :

١ - ورد نص كرر في مراجع متعددة ، بأن بطليموس القلوزي في القرن الثاني الميلادي ، ذكر أن القمر خسف كلياً في أول سنة من ماردة كبادوس في ٢٩ توت الموافق ١٩ مارس سنة ٧٢١ ق. م . وربما يظن الباحث أن ١٩ مارس هو التاريخ الذي كان موجوداً وقت خسوف القمر ، ولكن الحقيقة غير ذلك ، فتاريخ ١٩ مارس ما هو إلا تاريخ حسابي ، حصلنا عليه بالحساب ، باعتبار التقويم الجريجوري الساري الآن ، لـ امتداد قبلي قبل القرن السادس عشر الميلادي . وحقيقة كان هناك في سنة ٧٢١ ق. م . - تاريخ ١٩ مارس ، ولكن موضعه بالنسبة للسنة النجمية غير موضعه الآن ، فقد اعتور شهر مارس تغييرات متعددة ، حتى كان في أيام يوليوس قيصر في موضع شهر ديسمبر الآن . وهذا سأعرض له فيما بعد .

٢ - ورد في بريدية إغريقية يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة ٥٠ م ، طالع تريفون ، وورد في هذا الطالع أن القمر في الثور ، والشمس والمريخ في الميزان ، وعطارد والزهرة في العقرب ، وزحل والمشتري في القوس ، وهذه البردية مؤرخة في حكم تيريوس في ١١ بابة . وظن دكتور رامباوت ، أن ١١ بابة ، هو ١١ بابة دائر ، الذي يوافق ٢٨ سبتمبر ، ووجد أن ما ورد في هذا الطالع لم يحدث قط في أي ٢٨ سبتمبر من حكم تيريوس . ولكن إذا أخذنا برأي ما كوتن ، وهو أن ١١ بابة هو ٢١ بابة - سكندري الذي يوافق ٨ أكتوبر ، فإننا نجد بفحص كل ٨ أكتوبر من حكم تيريوس ، أن ٧-٨ أكتوبر سنة ١٦ م ، كان ماورد في البردية صحيحاً إلى حد ما . ونجم الخطأ من وجود تقويمين مختلفين في شمال مصر وجنوبها ، وكان الاختلاف بينهما وقت ذلك عشرة أيام ..

٣ - ورد نص كرري في مراجع متعددة أن مجمع نيقيا المتعقد في سنة ٣٢٥ م قرر عيد القيامة عند المسيحيين ، وربما يظن الباحث أن العدد ٣٢٥ م كان مؤرخا به القرار ، ولكن الحقيقة غير ذلك . لأن التأريخ الميلادي لم يعرف ولم يفكر فيه إلا بعد ميلاد المسيح بأكثر من خمسة قرون ، وكان العدد ٣٢٥ هو العدد الذي حصلنا عليه بالحساب . وقد ارتبك ديونيسيوس الذي وضع التأريخ الميلادي في القرن الثالث حينما رجع القهقري بحسابه ، فأخطأ في أربع سنوات ، حتى إنك ترى في المراجع الحديثة أن المسيح ولد سنة ٤ قبل الميلاد .

٤ - أرخ مؤرخ انجليزي حادثة تاريخية معينة في ٢ أغسطس سنة ١٧٢٠ م وأرخ مؤرخ فرنسي نفس الحادثة في ١٣ أغسطس سنة ١٧٢٠ م ، وربما يظن الباحث أن هناك اختلافا في التاريخين ، والحقيقة أنه ليس اختلافا ، لأن إنجلترا كانت في ذلك الوقت تتبع التقويم اليولياني بينما كانت فرنسا تتبع التقويم الجريجوري ، وكان الاختلاف بين التقويمين وقت ذلك أحد عشر يوما .

اليوم والشهر والسنة وعلاقتها بالشمس والقمر والنجوم :

شهد الإنسان الشمس فوجدها تشرق وتغرب ، ثم ينشر الظلام لوائه ، ثم تعود سيرتها الأولى ، وهذه دورة فلكية تتكرر - تصلح مقياسا للزمن ، ففاس به ، وهو اليوم ،

وشهد الإنسان القمر ، فوجده يبدأ هلالا ناشئا ، ثم يزايد حتى يصير بدراً ، ثم يتناقص حتى يعود كالعرجون القديم ، ثم يختفي ، ثم يعود سيرته الأولى ، وهذه دورة فلكية تتكرر تصلح مقياساً أكبر للزمن ، ففاس به ، وهو الشهر .

تلس الإنسان طريقه بضياء الشمس ونور القمر ، وحينما غاب القمر ، وأسدل الظلام ستوره ، أراد الإنسان أن يتلس طريقه وقت سراه ، فنظر إلى السماء

فوجدتها من مادة النجوم ، وإنما أن يجعل من علامات يهتدى بها في صنادق البر والبحر . فأعور ذلك ، أكثرتها وتعددها ، ولكنه بمدوامة النظر في ليلة إثر أخرى ، تكشفت له عن نظام هندسي بديع ، وبدت له هياكل ، كساها بخياله لثما وشجها . وتخيلها أشياء مما يقع تحت حسه وبصره ، في بيته التي يعيش فيها ، وهل في بيته غير لرعى والصيد ، أليست أمامه أنعام يرعاها وسباع يخشاها ، وكهوف يغشها ، وحيوانات يصيدها ، ودواب يستخرها وهو مخشى بأسها . وأتمتعته يستعملها ؟ فليس غربيا إذن ، إذا ما رأى في السماء حمل وثورا وجديا وأرنباً ، وأمدا ودبا ، وتينا وعقربا ، وسرطانا وحوثا وفرسا وفارسا ، وكلبا وصيدا . وميزانا ودلوا ، وغير ذلك . راقب الإنسان هذه النجوم ، فإذا به يجدها تتغير . وتداوم هذا التغير مدة من الزمن ، ثم تتع سيرتها الأولى ، ووجدتها دورة فلكية تتكرر تصلح مقياساً أكثر ط للزمن ، فقام به ، وهو السنة .

قارن الإنسان بين اليوم والشهر والسنة ، فوجد الشهر يتراوح بين ٢٩ و ٣٠ يوما ، فاعتبره ٣٠ يوما في شهر الأول ، و ٢٩ يوما في الشهر الثاني ، و ٣٠ يوما في الشهر الثالث ، و ٢٩ يوما في الشهر الرابع ، وهكذا ، غم عليه في أحيان نادرة ، وصل أحد الشهور إلى ٣١ يوما ، وكان الشهر له ٢٨ يوما . ووجد أن السنة تزيد عن اثني عشر شهراً ، بمقدار ثلث تقريبا ، فاعتبرها اثني عشر شهراً في سنتين متاليتين ، وثلاثة عشر في السنة الثالثة وهكذا . ولا ننسى أن ما عرضه هو النظام الذي ساد ؛ وهناك أنظمة أخرى سأعرض بعضها في مناسبة أخرى .

وعندما سمى الإنسان الشهور . سمى اثني عشر شهراً . وعندما يكون ثلاثة عشر شهراً ، أطلق اسما آخر على الشهر الثالث عشر ، أو — وهو في الغالب جعل الشهر الذي يسبق الربيع شرين ، وأطلق على كل منهما نفس وأضاف لأولها الأول ، ولثانيه الآخر ، وفي أحيان نادرة كان يسمي عن الشهر الذي يسبق الربيع ، بالشهر الذي يسبق الخريف .

ثم حدث تغيير فيما يخص بملاقة شهر بايوم ، وعلاقة السنة بالشمس ، مما ستعرض له في حينه .

التقويم المصرى :

بدأ التقويم المصرى قريبا بحتا . ورمز لشهر بالقمر فى اللغة المصرية القديمة ، ويؤيد وجود التقويم القمري ما ورد فى بردية كاهون التى عثر عليها بورخاردت فى سنة ١٨٩٩ م ، وما وجد فى حجر بالرمو ، الذى تعرف عليه ما سيرو سنة ١٩٠١ م ، كما يمكن أن يستدل عليه من أوراق بردى تورين التى عثر عليها دروش . وكانت وحدة التقويم هو الشهر القمري ، واعتبرت السنة اثني عشر شهرا . وسميت الشهور : توت وبابة وهاتور وكيهك وطوبه وأمشير وبرمهاث وبرمودة وبشنس وبؤونة وأيب ومسرى . مع ملاحظة ما اعتور هذه الأسماء من تحريف وتصحيف تبعاً لاختلاف اللغات . واختلاف اللهجات

وفى الأسرة الثاوية ظهرت السنة النجمية كوحدة مستقلة ، كما يدل على ذلك حجر بالرمو ، واتضح فى الأسرة الثاوية ، وثبتت أقدامها فى الأسرة الرابعة ، عصر بناء الأهرام ، وهناك نصوص هرمية يستدل منها على وجود الأيام الخمسة الزائدة . واعتبرت السنة ٣٦٥ يوما . وقسمت على اثني عشر شهرا اصطلاحيا ، عدد أيام كل شهر ثلاثون يوما ، ثم نشت (أجلت) الأيام الأيام الخمسة الباقية إلى آخر السنة ، وسميت أيام الأعياد . وسمهاها العرب أيام العائر وتسمى الآن أيام الفسح (الأيام المؤجلة) . وقد استمرت هذه السنة مدة طويلة ، وجعل أولها شهر هاتور . ثم عدل إلى شهر توت .

ولما كانت السنة النجمية ٣٦٥٠٢٤٢٢١٦ من الأيام ، وليست ٣٦٥ يوما فقد اختلفت مواضع الأيام والشهور بالنسبة لسنة نجمية ، وترتب على ذلك أن دارت سنة التى عدد أيامها ٣٦٥ يوما ، وسميت السنة الدائرة ،

وبعد دورتها ٣٦٥ × ٤ = ١٤٦٠ سنة وتسمت بدورة الشعرى . وقد استخدمه المؤرخون هذه الدورة لتقدير التاريخ القديم .

وفي ١٥ / ٤ / ١٨٦٦ عشر بيسيوس على حجر كانوبس ، وهو مكتوب بـهيريوغليفية ، والديموقراطية والإغريقية ، ومؤرخ في ١٧ طوبة (٧ أيلوس) من سنة التاسعة لحكم بيسيوس الثالث ، وقد جاء فيه : يقام احتفال في كل سنة في جميع أنحاء المملكة . لبطليموس وزوجته بريس ، في يوم شروق النجم بريس ، الذي اعتبرته الكتب المقدسة أول السنة الجديدة . وهو الآن في سنة التاسعة في أول بؤونة ولما كان شروق النجم في كل أربع سنين يتغير يوم آخر . فيظل الاحتفال به في أول بؤونة ، كما كان يحتفل به في السنة التاسعة ، ومنعاً من أن يحتفل بأعياد تصيف في الشتاء ، وبالعكس . يضاف من الآن فصاعداً ، يوم من الأيام الخسة في كل أربع سنوات لإصلاح الخطأ . ويرى من ذلك أن السنة المصرية عدلت أيام بطليموس الثالث (٢٣٥ ق.م) فأصبحت ٣٦٥ من الأيام ، واعتبر عدد أيام السنة ٣٦٥ يوماً مدة ثلاث سنوات ، و٣٦٦ يوماً في السنة الرابعة . . ولكن لم يطبق التعديل لبطليموس إلا في الشمال لمدة ٧ ربايعات ، ثم عادوا للتقويم الدائر ، ويؤيد ذلك حجر رشيد (١٩٤ ق.م) وحجر دمنهور (١٧٩ ق.م) .

واستمر الحال على التقويم الدائر ، حتى عدت يوليوس قيصر (٤٥ ق.م) التقويم الروماني ، على نهج تعديل بطليموس ، وثبته أغسطس . وعند ذلك أمر أغسطس بتطبيق التعديل البطليموسي على تقويم المصري ، وأطلق عليه التقويم السكندري ، كما أطلق على التقويم الروماني التقويم اليولياني ، وقرر أغسطس أن تكون السنة الكبيسة السكندرية هي السنة التي تسبق السنة الرومانية الكبيسة ، وذلك لكي لا تحف أعياد الربيع بالنسبة إلى التقويمين . وثابت تاريخ التقويم السكندري من عصر الشبام ، تصادف بعد هذا التاريخ أن أصبحت السنة المصرية الكبيسة هي السنة التي إذا قسم تاريخها على ٤ آ

الباقى ٣ .

واستمر التقويم السكندري في الشمال حتى الآن. أما الجنوب فقد استمر
متعصباً لتقويم الدائر حتى القرن الثالث الميلادي، ثم اتبع التقويم السكندري،
الذي يسمى الآن التقويم القبطي. ولما عدل جريجوري التقويم اليولياني بجعل
السنة ٢٤٢٥، ٢٦٥ من الأيام عوضاً عن ٢٥، ٣٦٥ من الأيام، تعصب
الأقباط، فلم يطبقوا التعديل الجريجوري على تقويمهم، وبذلك ظل التقويم
القبطي تقويمًا خاطئًا، إذ يفترق عن التقويم الجريجوري بمقدار ٣ أيام في
كل ٤٠٠ سنة، [$3 = 400 \times 0,0075$]، وقد بلغ الخطأ في القرن الحالي
١٣ يومًا، فيجد عيد الميلاد لا يزال يحتفل به في ٢٤ كيهك. وقد كان ٢٤
كيهك موافقًا ٢٤ ديسمبر، أما الآن فهو يوافق (٢٥ + ١٣) ديسمبر أي
٧ يناير، وسوف يتأخر هذا العيد بالنسبة للأقباط، وسيحل في فصل الصيف،
إن لم يصحح التقويم القبطي. كما أن الاعتدال الربيعي في عرف الكنيسة
القبطية لا يزال في ٢٥ برمات، وقد كان ٢٥ برمات موافقًا ٣١ مارس،
أما الآن فهو يوافق (١٣ + ٣١) مارس أي ٣ أبريل، وهذا هو السبب
في اختلاف عيد القيامة عند الشرقيين عنه عند الغربيين بصفة عامة.

التقويم البابلي :-

إذا ما أطلقنا لفظ بابلي، فإننا نقصد به، قداماء وادي المدجّة والفرات
وما حواليه، وقد عبد هؤلاء الأجرام السماوية من قديم الزمان، ونبغوا
في الفلك لهذا السبب، وقد اتخذوا الشهر القمري وحدة، كما اتخذوا السنة
لنجمية وحدة أخرى، ولما كانت السنة النجمية لا تساوي عددًا صحيحًا من
الشهور القمرية، فقد لجؤوا إلى التوفيق بين الاثنين، فاعتبروا بعض السنين
ذات اثني عشر شهرًا قريًا، وبعضها ذات ثلاثة عشر شهرًا قريًا، ونظموا
كلًا من النوعين طبقًا لدورة خاصة، تغيرت بحسب الأزمنة. فكانت قبل
٥٢٨ ق. م. سنة تتخللها ٤ سنوات كيسة ذات ثلاثة عشر شهرًا وهي
السنوات ١١٠٨، ٦٤٣.

وفي المدة من ٥٢٨ - ٥٠٥ ق. م. جعلوا الدورة ٨ سنوات تتخللها
٣ سنوات كيسة هي ٠٠٨٠٦٠٣

وفي المدة من ٥٠٤ - ٣٨٣ ق. م. جعلوا الدورة ٢٧ سنة تتخللها
١٠ سنوات كيسة هي ٠٠٨٠٦٠٣، ١١، ١٤، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٥، ٢٧ -
وإتداء من ٣٨٢ ق. م. أصبحت ١٥ سنة تتخللها ٧ سنوات كيسة
هي ٠١٩٠١٧٠١٤٠١١٠٨٠٦٠٣

وقد سموا اثني عشر شهراً ، أما الشهر الثالث عشر فكان اسمه تكرر أ
لشهر آخر ، وقد اختلفت التسمية باختلاف الجهات ، وباختلاف الأزمنة
فكانت تسمى مثلاً شهر الأضحى (نيسانور) وشهر الإزهار (أيارو) ، أو
شهر القمر (ش) ، وشهر الحدائق (كواتم) ، وشهر الثين (تانم) ، أو
شهر الموقد (كانون) . ثم أخذت التسمية تتقارب ، حتى أصبحت مع بعض
التجاوز : نسنق وأيار وحزيران وتموز وآب وأيلول وتشري ومرهشقان
وكسنو وطبت وشباط وأذار . وهذه هي الأسماء التي أخذها اليهود عن
البابليين . أما السريانيون . فقد جعلوا عوضاً عن تشري ومرهشقان وكس
وطبت ، الأشهر تشرين أول وتشرين ثان وكانون أول وكانون ثان ،
وكانوا في السنة الكيسة يجعلون الشهر الذي يسبق الزبيع ، وهو شهر أذار
شهرين باسم أذار أول وأذار ثان ، وهو الأرجح ، وفي بعض الأحيان
يجعلون الشهر الذي يسبق الحزريق ، وهو أيلول ، شهرين باسم أيلول أول
وأيلول آخر . وقد استمر اليهود على التقويم البابلي حتى الآن . أما السريانيون
فقد تغير تقويمهم ، ووقفوا بينه وبين التقويم الروماني ، فجعلوا كانون ثان
متفقاً مع يناير ، وشباط مع فبراير ، وأذار مع مارس ، ونيسان مع أبريل ،
وأيار مع مايو ، وحزيران مع يونيو ، وتموز مع يوليو ، وآب مع أغسطس
وأيلول مع سبتمبر ، وتشرين أول مع أكتوبر ، وتشرين ثان مع نوفمبر ،
وكانون أول مع ديسمبر .

التقويم الروماني .

اهتم الرومان بالشهر قمري كوحدة ، واهتموا بالسنة نجمية .
لعلاقتها بالذبح الذي سيساعدكم في غزواته وحروبهم ، فكانوا يبدأون السنة
في الربيع ، ويبدأون بأول شهر قري . ويستمررون في عد شهورهم قمرية
حتى تبلغ عشرة شهور ، عدد أصابع يدين ، ثم يقفون عند هذا الحد ،
دون عد ، حتى يأتي الربيع . فيبدأون بأول شهر قري ، وهكذا . وبذلك
ظن بعض المؤرخين أن السنة الرومانية عشرة شهور فقط ، وفاته أنها
عشرة شهور ، وفترة مهلة تزيد عن الشهرين ، وقد رفض سكالجر وهالز
سنة الشهور العشرة فقط ، كما أن اعتبار السنة عشرة شهور يتعارض مع
الاحتفال بالله الحرب المريح في شهر مارس الملحوظ فيه صلاحته للغزوات .
وقد أطلقوا على هذه الشهور العشرة ، مارس (المريح) ، أبريل
(التفتح) ، مايو (النمو) ، يونيو (الصيف) ، كوتلس (الخامس) ،
سكتسر (السادس) ، سبتمبر (المطر السابع) ، أكتوبر (المطر الثامن) ،
نوفبر (المطر التاسع) ، ديسمبر (المطر العاشر) .

ثم تغير عدد أيام هذه الشهور ، فصيحت شهوراً اصطلاحية ، وكانت
أيام رمولوس (٧٥٠ ق . م .) عدد أيامها ٣٠ يوماً لكل شهر . ماعدا
أربعة أشهر ، هي الأشهر الفردية في النصف الأول (مارس ومايو
وكوتلس) والشهر الأوسط في النصف الثاني (أكتوبر) فجعلوا عدد أيامها
٣١ يوماً ، وبذلك يكون عدد أيام سنة ٣٠٤ يوماً ، وفترة مهلة تزيد
عن الشهرين .

ثم عدل نوما (٧١٦ - ٦٧٣ ق . م) التقويم ، فجعله قمرى نجمياً
مساوياً ، وجرى فترة المهمة شهرين في بعض السنين . وثلاثة أشهر في بعض
الآخر ، وحتى شهرين يناير (الافتتاح) يسبق مارس . أما فبراير (مظهر)
يعقب شهر ديسمبر ، ونرى من ذلك أن فبراير كان قبل يناير ، أما الشهر

الثالث فاستماه مارسيدنس (الجائزة) . ولما كان الرومان يتشاهمون من الأعداد الزوجية ، ويعتبرونها رمز الفناء . أرادوا أن يجعلوا عدد أيام السنة فرديا . وعدد أيام كل شهر فرديا أيضا . ولذلك رأى نوما أن يكون عدد أيام السنة ٣٥٥ يوما ، وأن يحتفظ بعدد أيام كل من مارس ومايو وكونتلس واكتوبر ، فيبقى ٣١ يوما ، وأن يجعل عدد أيام الشهور الباقية من الاثني عشر شهراً ٢٩ يوما ، ولكن ذلك يجعل أيام السنة ٣٥٦ يوما ، ويجب أن ينقص أحد الشهور يوما ، ونقصان هذا الشهر يوما يجعله زوجياً في أيامه ، فأى شهر يتحمل هذا البلاء الذي لا مفر منه ؟ إنه الشهر الأخير ، شهر فبراير ، الذي بانتهائه تنتهى السنة ، وتكون زوجته هذه رمز آلا انتهاء السنة وموتها ، ويجب أن يبرز هذا المعنى بروزاً واضحاً جلياً ، فيقام في منتصف هذا الشهر عيد للتطهير والتكفير ، حيث يكفر القوم عن خطيئاتهم التي اقترفوها في بحر هذه السنة التي انتهت وماتت ، ويستقبلون سنة جديدة ، تتميز بحياة جديدة ، ويجب أن يحتفلوا بهذه السنة الجديدة ، احتفالاً من شأنه أن يظهرها بمظهر المولود من جديد ، فيتبادل القوم البيض ، رمز الحياة الجديدة ، ويلونونه باللون الأحمر ، لون الدم الذي يجدد الحياة بسريانه . ولم يقنع القوم بهذا ، وأرادوا أن يخففوا من حدة شؤم هذا الشهر ، قسموه إلى قسمين فرديين ، فاقطعوا من السنة خمسة أيام ، بعدد ما كان معروفاً من الكواكب السيارة : زحل والمشتري والمريخ والزهرة وعطارد ، وفصلت هذه الأيام خمسة من فبراير وأصبح قسمين ، القسم الأول من أول فبراير لغاية ٢٣ منه ، والقسم الثاني من ٢٤ منه لغاية ٢٨ منه ، ولتوطيد هذا التقسيم ميزوا يوم ٢٣ فبراير فجعلوه عيداً باسم عيد الانتهاء ، وأسموه اليوم السادس ، لأننا لو عددنا أيام السنة عكساً ، كان يوم ٢٨ فبراير اليوم الأول ، ويوم ٢٣ منه اليوم السادس .

ولما كانت السنة ٣٥٥ يوما ، فإن شهر مارس سوف يبكر عن موضعه بالنسبة للاعتدال الربيعي ، ومنعا من ذلك رأى نوما أن يضيف بين ٢٣ فبراير ،

٢٤ منه شهرًا مقداره ٣٣ يومًا باسم مارسيس (الجائزة) . وأن يضاف هذا الشهر طبقاً لخطة معينة . اختص به الأجرار . واعتبروها سرًا من الأسرار . وقاموا بتنفيذها ، حتى دخلت المنفعة لشخصية في الأمر . فأغفلوا إضافة هذا الشهر ، حين كان من مصلحتهم تكبير موعد الانتخابات السنوية . وأضافوه في غير مواعده . حين أرادوا تأخير هذه الانتخابات ، ونجح عن ذلك أن أغفلوا إضافة الشهر أربع مرات ، حين كان من الواجب إضافته . وبذلك تقدمت الشهور حوالي ثلاثة أشهر ، وحل الاعتدال الربيعي في شهر يونيو ، لأن شهر مارس حل في مكان شهر ديسمبر الآن .

وفي أثناء الضيق جعل يناير قبل ليكون مارس أول سنة ، وفبراير آخرها ، ثم جعل يناير أول سنة .

ولما انتخب يوليوس قيصر حبراً أعظم (٦٣ ق . م .) ، وفرع من شواغله (٤٧ ق . م .) ، لحظ أن الاعتدال الربيعي حل في شهر يونيو ، أي أن الشهور تقدمت عن مواضعها حوالي ثلاثة أشهر ، فاستدعى العالم الفلكي الأغريري الكندي سوسجنس ، وطلب منه أن يقوم بإصلاح التقويم الروماني ، فأصل سوسجنس بماركوس فايوس ، وكونا لجنة للبحث في هذا الإصلاح ، وانتهى قرارها بما يأتي : —

١ — أن تكون السنة ٣٦٥ من الأيام ، كما قرر ذلك بمجمع الكهنة المصريين الذي اجتمع لتكريم بطليموس الثالث في السنة التاسعة من حكمه (٢٣٥ ق . م .) ، والمبين في حجر كانوبس ، وتقسّم السنين إلى دورات رباعية . يكون عدد أيام السنة الأولى ٣٣٦ يوماً ، وعدد أيام كل من السنين الثلاث الباقية ٣٦٥ يوماً .

٢ — أن يحتفظ بالشهور الرومانية الاثني عشر ، على أن يكون شهر مارس هو شهر الحرب الذي يحل فيه الاعتدال الربيعي ، وأن يحتفظ بالثنائية الرومانية القديمة .

ولتنفيذ هذين القرارين ، رأيت اللجنة تأخير الشهور ٩٠ يوماً ، وقامت بحساب الاعتدال الربيعي تبعاً لدرجة الدقة الموجودة وقتذاك ، فوجدته يحل في ٢٥ مارس ، وعلى ذلك أقرت هذا الرأي ، ووزعت التسعين يوماً على ثلاثة أشهر ، مارسيدنس وقدره ٣٣ يوماً يضاف بين ٢٣، ٢٤ فبراير ، وشهرا ديسمبر الأول وقدره ٣٤ يوماً ، ديسمبر الثاني وقدره ٣٣ يوماً يضافان بين آخر نوفمبر وأول ديسمبر ، وبذلك أصبحت سنة ٧٠٨ رومانية (٤٦ ق . م .) . ٤٤٥ : يوماً ، وسميت السنة المضطربة ، وأصبحت سنة ٧٠٩ رومانية (٤٦ ق . م .) أول سنة من التقويم اليولياني ، وتكون تبعاً لما تقدم سنة كبيسة عدد أيامها ٣٦٦ يوماً ، وقد تصادف حين قرر التاريخ الحالي أن تكون السنين الكبيسة هي التي تقبل القسمة على ٤ من تاريخها .

وقد احتفظت اللجنة بعد أيام مارس ومايو وكوتلس وأكتوبر ، فتكون ٣١ يوماً ، وفبراير فيكون ٢٨ يوماً ، وأن يضم اليوم الزائد في السنة الكبيسة بعد ٢٣ فبراير . كما كان يضم الشهر الزائد ، وأن يسمى اليوم السادس الثاني ، وإن يكون عدد أيام الشهور الباقية ٣٠ يوماً كالشهور المصرية ، ويتبقى بعد ذلك ٣ أيام ، فيضاف يوم إلى كل من الشهرين يناير وديسمبر ، ويضاف اليوم الباقي إلى شهر سكتلس ، فتكون الشهور الزائدة يناير الشهر الفردي من الشهرين الأخيرين ، ومارس ومايو وكوتلس الأشهر الفردية من الخمسة الشهور الأولى ، وسكتلس وأكتوبر وديسمبر الأشهر الفردية من الخمسة الشهور الأخيرة ، وقد سمي باسم يوليوس (يوليو) بعد قتله .

وهناك من المؤرخين من يقول بأن اللجنة قررت أن يكون عدد أيام الشهور ٣١ يوماً ، ٣٠ يوماً بالتبادل ابتداء من شهر مارس ، على أن ينقص فبراير يوماً في السنة البسيطة ، وأن أغسطس سمي شهر سكتلس باسمه ، وزاد يوماً من فبراير ، ثم عدل عدد أيام باقي الشهور بعد أغسطس إلى ما هو سار الآن ، منعاً من توالي ثلاثة أشهر زائدة ، ولكن لا أوافق على هذا القول للأسباب الآتية : —

١ — ذكر ما كروبيوس وكذلك سوريوس لتمام التبدل . بل
ذكر النعام الخالي . والقول بأهما مرة به من تكرام . لأنهما عرضا الموضع
عرضاً سريعاً . لا تهره الأسباب التالية .

٢ — ذكر سكاليجر أن يوليوس زاد يوماً إلى كل من ديسمبر ويناير ،
وذكر أيضاً أن فبراير ٢٨ يوماً ، وهذا يتعارض مع فكرة التبادل ، على
الرغم من أنه ذكر أن سكتس ٣٠ يوماً ونوفمبر ٣١ يوماً .

٣ — ذكر من أن تقويم ٣٠ — ٢٩ ق . م — ورد فيه أن سكتس
٣١ يوماً ، وهذا التقويم قبل إصلاح أغسطس بحوالي عشرين سنة . وهذا
يدل على أن أغسطس لم يزد سكتس يوماً . لأنه كان زائداً ، وإنما اكتفى
بتسميته باسمه .

٤ — أضافت اللجنة اليوم الزائد في السنة الكبيسة بعد ٢٣ فبراير ، كما
كان يضاف الشهر الزائد مارسيدونس في التقويم السابق ، وسمى اليوم
السادس الثاني ، واعتبار ٢٣ فبراير اليوم السادس من السنة إذا ربت من
آخرها يدل على أن فبراير ٢٨ يوماً ، وليس ٢٩ يوماً .

٥ — احتفاظ اللجنة بجعل شهر مارس شهر الاعتدال ترويعي . وجعل
اليوم الزائد يضاف بعد ٢٣ فبراير ، يدل على أن اللجنة لا بد وأن تكون
احتفظت أيضاً بالأشهر الأربعة الزائدة . التي احترامها تقويم رومولوس
وتقويم نوما ، وظل هذا الاحترام أكثر من سبعة قرون ، وهذه الأشهر هي
مارس ومايو وكوتلس وأكتوبر ، وأكتوبر شهر زوجي . والاحتفاظ به
زائداً يمنع فكرة تبادل سالفة الذكر .

لم يعمر يوليوس طويلاً بعد تقويمه ، فبينما بدأ هذا التقويم (٤٥ ق . م)
إذا بيوليوس يقتر في (٤٤ ق . م) ، وفي هذه السنة سمي كوتلس باسم
يوليوس (يوليو) إكراماً له لقيامه بالإصلاح ، ولم تبدل يوليوس منته حتى
يشهد السنة الكبيسة الثانية (٤١ ق . م) ، وفي حلال أخبار شكلفين بتنفيذ

والسنة العربية الآن قمرية بحتة ، فيأتي امتسحت قمرية حنة من مبدئها حتى الآن . كما يؤيد ذلك محمود الفلكي باشا وسفتردي ساسي وأيدلر واشبرنجر وجلنتس وغيرهم ؟ أم تعدلت إلى قمرية نجمية . ثم عادت قمرية بحتة . كما رواه أبو معشر والبيروني ومحمد الخركسي والسعودي وأبو الفداء والمقرزي وحاجي خليفة وبوكوك وجانيب وجويوس وزيبدو وكوسان دي برسفال وغيرهم ؟

وإذا بحثنا هذا الموضوع ، نجد أنه ورد في التصريح العربية ما يدل على وجود النسب ، كما ثبت قطعا تحريم هذا النسب في القرآن والحديث ، والنسب هو تأجيل شهر حرام ، لكي يقوم القوم باقتال فيه تحت اسم آخر ، أو لكي يتأخر الحج وما يتبعه من عمليات التبادل التجاري . أو لكي يتأخر المحرم معنا من توالي ثلاثة أشهر حرم . ويمكن أن يتم هذا تسمية عن طريقين :-

١ - إحلال شهر محل شهر آخر ، فعلا إذا أريد تأجيل شهر رجب ، جعلوا رجب محل شعبان ، فيحل شعبان بعد جمادى الآخرة . ويحل رجب بعد شعبان ، ويحل رمضان بعد رجب ، وبهذه تفضل السنة قمرية بحتة ، ويستدل على ما تقدم من قول الرسول (ص) « رجب مضر النبي بين جمادى وشعبان » ، ولا صفر ، أي تأخير المحرم إلى صفر ، كما يستدل على ذلك أيضا من الآية : « يحلونهُ عاما ويحرمونه عاما » .

٢ - زيادة شهر قبل الشهر المراد تأجيله ، وهذا ما يسمى بالكبس ، فيضاف مثلا شهر قبل رجب ، إذا ما أريد تأجيل رجب . ويمكن أن تشير إلى ذلك الآية : « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا ، وهذه الآية تستبعد السنة المكونة من ثلاثة عشر شهرا . ويستدل على ذلك أيضا من القول : « العجب كل العجب ، بين جمادى ورجب » .

ونجدنا تقدم أن فريق الفلكي بش يري عريضة دوتى ، وفريق

البيروني يرى الطريقة الثانية . ويتفق الفريق الثاني في الجهر . ويختص في الشكل والنظام . ولما كنت أرجح رأى الفريق الأول ، وأعارض رأى الفريق الثاني ، فسأبدأ بتفنيد رأى الفريق الثاني ، من جهة الكبس ككل ، ومن جهة نظامه .

لم يرد في أسماء الشهور ما يدل على وجود اسم شهر يضاف قبل رجب ، أو قبل ذى القعدة ، أو قبل المحرم ، كما لا يوجد ما يدل على وجود جمادى الثالثة ، ولا شوال الآخر . وتكاد النصوص المروية القديمة تشير إلى إحلال شهر مكان شهر آخر ، أى القيام بعملية نسيء بجمدة ، وليس القيام بعملية كبس ، ومن هذه النصوص قول القلمس حذيفة بن ققيم بن عامر بن الحرب ابن مالك بن كنانة بن خزيمة ، اللهم إني لا أخاف ، ولا أعاف ، ولا مردلما قضيت ، اللهم إني أحللت شهر كذا ، وأنسأته إلى العام القابل ، وحرمت مكانه شهر كذا من الأشهر البواقى . . وقول عمرو بن قيس الفراس :

ألسنا الناسئين على معد = شهور الحل نجعلها حراما

وكقول الرسول (ص) « رجب مضر الذى بين جمادى وشعبان » ، والحديث « لا صفر » . أما الاحتجاج بالآية « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً ، فلا يقوم حجة على أنه كان عند العرب سنة مكونة من ثلاثة عشر شهراً ، وما الذى يمنع أن تكون هذه الآية لتأكيد تحريم النسيء ، ولو أنها سبقت الآية « إنما النسيء زيادة فى الكفر » ، لأنه يمكن أن يعتبر العرب فيما بعد ، أن التحريم للنسيء البحت ، وليس لتحريم الكبس ، وخصوصاً وأن الكبس موجود عند اليهود ، وكثيراً ما تشبه العرب وقتذاك باليهود ، بدليل احتفالهم بعيدى النوروز والمهرجان تشبهاً بهم ، مما دعا الرسول (ص) إلى الاستعاضة عن هذين العيدين ، بعيدى الفطر والأضحى ، عقب انتهاء الفريضة السنويتين الثابتى الوضع ، وبدليل الحديث « صوموا التاسع والعاشر ، ولا تشبهوا باليهود » .

هذا من جهة الكبس ككل ، وأما من جهة نظامه ، فسأعرض الروايات المختلفة الخاصة بهذا النظام .

ذكر أبو معشر في كتاب الألواف أن الكبس كان بإضافة شهر كل سنتين ، وهذه الرواية مرفوضة قطعاً ، لأنه من الأوليات أن الفرق بين السنة القمرية والسنة النجمية حوالي ثلث شهر ، فكيف يرتفع به أبو معشر إلى نصف شهر ، وطول سنة أبي معشر ٣٢٩ ر ١٣٢ من الأيام ، وإذن فهي أطول من السنة النجمية بمقدار ٣٨٩٠ من الأيام ، وتبكر السنين تبكيراً سريعاً جداً ، مما يتناقض مع ما قصده العرب من الكبس والنسي .

وقد نسخ البيروني وأجر كسى هذا الكتاب ، ثم ذكر البيروني في كتابه الآثار الباقية عن التمرين الخالية ، ما يفيد أن العرب استعملوا السنة القمرية البحتة حتى مائتي سنة قبل الإسلام ، حيث أخذوا عن اليهود نظام الكبس ، وأضافوا ٩ شهور كل ٢٤ سنة ، وأنه مع هذا الكبس ، كانت تأتي الشهور مبكرة ، فقام العرب بكبس آخر ، وأن هذا الكبس أُلغى في السنة الهجرية حيث حرره القرآن والحديث . وقد نقل المقريزي عن البيروني ، ويمكن أن نستخلص من قول البيروني أمرين :-

١ — أخذ العرب نظام الكبس عن اليهود ، من مائتي سنة قبل الإسلام ، أي حوالي سنة ٤١٢ م ، حينما وحد كلاب بن مرة أسماء الشهور العربية ، وأنهم أضافوا ٩ شهور كل ٣٤ سنة .

٢ — أنه مع هذا الكبس كانت تأتي الشهور مبكرة فقام العرب بكبس آخر ، ولم يذكر نظام هذا الكبس الآخر .

وإذا نظرنا إلى الأمر الأول ، فإننا نجد أن البيروني تأثر في ذكر ٩ شهور كل ٢٤ سنة بما يأتي :-

١ — ظهر البيروني ووجد أن سنة العرب قمرية بحتة ، ولكنهم مع ذلك يسقطون في حساب الخراج والجباية ، سنة قمرية كل ٣٣ سنة قمرية ، ويسمون

هذه السنة سنة الازدلاف ، واستقامت سنة كل ٣٣ سنة ، معناه إضافة سنة كل ٢٢ سنة ، أو ٩ شهور كل ٢٤ سنة . أو ٣ شهور كل ٨ سنين ، ولست أدري لماذا اتخذ ٩ شهور كل ٢٤ سنة ، ولم يذكر الصيغة البسيطة : ٣ أشهر كل ٨ سنين .

٢ — اشتهر البيروني برحلاته إلى الهند ، وذكر في كتابه « الآثار الباقية » أن الهنود يسقطون شراً كل ٩٧٦ يوماً ، أى يضيفون شهراً كل ٩٤٦ يوماً ، أى يضيفون ٣ أشهر كل ٨ سنين .

٣ — ما كان سارياً عند الإغريق واليهود قبل دورة ميتون ، وهو إضافة ٣ أشهر كل ٧ سنين .

وإذا نظرنا إلى الأمرين معاً ، نجد الأمر الثاني يناقض الأمر الأول ، إذ أن إضافة ٩ شهور كل ٢٤ سنة . يجعل طول السنة العربية ٣٦٥٠٤٤١ من الأيام ، أى أطول من السنة النجمية بمقدار ٠.١٩٩ من اليوم ، وتبعاً لذلك ، تأخر الشهور ٤٣٠٧٨ عن الأيام في ظرف ٢٢٠ سنة (٦٣٢ — ٤١٢ = ٢٢٠) ، ولا تبكر كما يقول البيروني ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لا يحتاج الأمر إلى كبس آخر ، لأن الكبس شرعه شارعه للقيام بعملية تأخير ، لمنع التبكير .

ويتعين إذن استبعاد هذا القول .

وذكر السعوى أن الكبس كان بإضافة شهر كل ثلاث سنوات ونقل أبو الفداء عن السعوى . ويكون طول السنة بهذا النظام ٦٤٠٢١١ من الأيام ، أى أقصر من السنة النجمية بمقدار ١٠.٣١ من الأيام ، ويكون الفرق في ٢٢٠ سنة ٢٢٦.٢٠ من الأيام ، وهذا يستدعى إجراء كبس آخر ، ولذلك نجد كومان دى برسغال يعتمد هذه الرواية ، لكي تستقيم مع الثاني من قول البيروني . وقد أبدى كومان رأيه بجدول بين فيه أوائل العربية تبعاً لنظامه بالنسبة للتقويم الميلادى من سنة ٤١٣ إلى ٦٣٢ م . وهذا الجدول في خمسة أمور :

١ - بدأت السنة العربية في عام ٤١٠ م في ٢١/١١/٤١٢ ، ووقع الحج في ٢١/١٠/٤١٣ ، أى وقع في فصل الخريف . وقد أيدت روايات مختلفة أن العرب جئت إلى الكعبس لإبقاء الحج في الخريف .

٢ - بدأت السنة العربية في عام ٥٤٠ م في ٧/٢١/٥٤٠ م ، ووقع الحج في ٢٢/٦/٥٤١ م . أى في الانقلاب الصيفي ، وهذا يوافق مارواه بروكيوس من أن القائد رومانى بليزارىوس جمع لقواد عام ٥٤١ م للتداول في مشروع حرب . فاعتذر قائدا الشام وفلسطين . لعدم إمكانهما الاشتراك في الزحف على نصيبين . لأن تغيبهما عن مراكزهما يجعل أرض الشام وفلسطين عرضة لغارات لشذر ثالث ملك العرب ، فبين لهما بليزارىوس أن خوفهما ليس في محله ، واستدل على قوله بقرب الانقلاب الصيفي ، حيث تلزم العرب تخصيص شهرين كاملين لممارسة العبادات بجميع أنواعها ، مع التباعد عن جميع الأسلحة .

٣ - بدأت السنة الأولى الهجرية في ١٩/٤/٦٢٢ م ووافق ربيع الأول أوائل شهر يوليو ٦٢٢ م ، وهذا يوافق ما ورد في سيرة الرسول لابن هشام من أن الحرارة كانت شديدة وقت الهجرة .

٤ - بدأت السنة الخامسة في ٣/٥/٦٢٦ ، ووافق شوال ٢٣ يناير - ٢٢ فبراير عام ٦٢٧ . وهذا يوافق ما ورد في سيرة الرسول من أن الجو كان بارداً عند محاصرة المدينة في شوال من السنة الخامسة .

٥ - بدأت السنة العاشرة في ٩/٤/٦٣١ ، ووقع الحج في ٩/٣/٦٣٢ ، وهذا يوافق ما تواترت عليه الروايات في حجة الوداع .
وإذا ما اقتننا كوسان ، فإتانا نجده :

١ - اعتمد رواية البيروني في تكبير الشهور والحاجة إلى كبر آخر ، واعتمد نظام المسعودي وأبى الفداء تنفيذ صحة هذه الرواية ، ورفض نظام

البيروني، ولم يبين لماذا تمسك برواية التكبير والحاجة إلى كبس آخر، ألا يجوز أن تكون هذه الرواية خطأ أيضاً؟

٢ - ذكر في الأمر الأول أن العرب لجأت إلى الكبس لإبقاء الحج في الخريف، ثم إذا به في الأمر الثاني يجعل الحج في الصيف، لكي تستقيم رواية بروكيوس، ولم يبين لماذا عدلت العرب عن إبقاء الحج في الخريف؟ ولم يبين أيضاً لماذا تمسك بصحة رواية بروكيوس بجميع أجزائها؟

٣ - اعتمد في الأمرين الثالث والرابع على ظروف جوية من حرارة وبرودة، وهذه الظروف الجوية ليست حجة، فأنبرد في أواخر مارس عام ١٩٤٥ م يشابه البرد في أوائل يناير، فضلاً عن أن الرسول عليه السلام وصل إلى المدينة واليهود صائمون يوم عاشورائهم، وهذا الصوم في سبتمبر وليس هناك من مانع أن تكون الحرارة هندية في سبتمبر، كما أن شوال من السنة الخامسة إذا حسب بالسنة القمرية البحتة يكون في فبراير، مارس، وليس هناك من مانع أن يكون الجو بارداً.

٤ - اعتمد في الأمر الخامس على ما تواترت عليه الروايات في تاريخ الحج وخضبة الوداع في السنة العاشرة الهجرية، ووقته أن خضبة الوداع أيدت تحريم النفساء، الذي حرمه القرآن قبل هذه الخطبة، ومن باب أولى الكبير ولو كان هناك كبس، فلا يكون إلا قبل ذى القعدة على الأقل، وتكون الساعة قمرية بحتة على الأقل من ذى القعدة سنة ١٠ هجرية. كما فات كوسان أجدوله يتفق مع رأي السنة القمرية البحتة، ابتداء من السنة الثامنة الهجرية ولا يكون لأمر الخامس حجة كوسان.

وتبقى ذن الرواية التي رواها وحاجي خليفة، عن إضافة ٧ شهور كل ١٩ سنة وهو نفس النظام الذي يسير عليه اليهود، والسنة في هذا النظام ٣٤٦، من الأيام. أي أطول من السنة النجمية بمقدار ٠.٠٤ من اليوم. وتبعاً لذلك تتأخر الشهور ٨٨ من اليوم في ظرف ٢٢٠ سنة، وهذا التأخير يتعارض

ما ذكره ليروني من التبكير . فضلاً عن أنه لا يتفق مع ما سوف نذكره .

ويمكن تفنيد حجج أصحاب الكبس بعرض حجج الطريق الأول :

عرض الفلكي باشا في كتابه الذي ترجمه أحمد زكي باشا باسم « نتائج الأفيام في تقويم العرب قبل الإسلام » ، أن السنة العربية قمرية بحتة ، ولم يدخلها الكبس قط . وقد أيد رأيه فيما يلي :

- ١ - كسفت الشمس في السنة العاشرة الهجرية عندما دفن ابن الرسول صلى الله عليه وسلم وقال الناس كسفت الشمس لموت إبراهيم . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم الشمس والقمر آيات من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، وقد وجد بالحساب أن الشمس كسفت في ٢٧ يناير ٦٣٢ م وهي السنة العاشرة الهجرية ، ورجع الفلكي باشا إلى ماورد في الروايات المختلفة عن ولادة إبراهيم وعمره ووفاته . ورجح أن تكون الوفاة في آخر شوال ، وإذن فيكون ٢٩ شوال سنة ١٠ هـ موافقاً ٢٧ يناير عام ٦٣٢ م .
- ٢ - ورد أن القمر خسف في السنة الرابعة في جمادى الآخرة ، ولم يشتهر أنه صلى الله عليه وسلم جمع له الناس للصلاة ، وبالرجوع للحساب الفلكي يرى أن القمر خسف في ٢٠/١١/٦٢٥ م : فيكون ١٤ جمادى الآخرة ٤ هـ موافقاً ٢٠/١١/٦٢٥ م .

- ٣ - ورد أن الرسول صلى الله عليه وسلم وصل المدينة ، وكان اليهود صائمين يوم عاشورائهم ، أي في يوم ١٠ تشرى . وإذن يكون يوم ١٠ تشرى عام ٤٣٨٢ ع موافقاً ٨ ربيع الأول سنة ٥ هـ ، ووجد بالحساب أن ١٠ تشرى عام ٤٣٨٢ ع يوافق ٢٠ سبتمبر عام ٦٢٢ م ويكون ٨ ربيع الأول ٥ هـ موافقاً ٢٠ سبتمبر عام ٦٢٢ م ، ولا يمكن أن يتفق التاريخان إلا على حساب السنة القمرية البحتة .

- ٤ - فحص الروايات المختلفة عن ولادة الرسول صلى الله عليه وسلم

وخصوصا ما يتصل منها بالفلك . وهو أن ولادته كانت بعد اقتران شتر
وزحل في برج العقرب ، ووصل بالحساب إلى أن ولادته كانت ٩ ربيع الأول
الموافق ٢٠ إبريل عام ٥٧١ م . ولا يمكن أن يتفق التاريخان إلا على حساب
السنة القمرية البحتة .

٥ - تواترت الروايات على أن الرسول صلى الله عليه وسلم هاجر
الكعبة واختم من عمره ، ولما كان ميلاده في ٢٠ / ٤ / ٥٧١ هـ وهجرا
في ٢٠ / ٩ / ٦٢٢ م فتكون سنة ثلاثا وخمسين سنة قمرية .

٦ - وجد بحساباته أن حادثة بلينزابوس في ٦١٠ / ٦ / ٥٤١ م كانت
شهر جمادى الآخرة ، وكان الانقلاب الصيفي في شهر رجب .

ويبحث هذه الأمور ، نرى أن الأمر الأول لاخلاف فيه ، إذ يتفق
الفلكي باشامع كوسان في أن ٢٩ شوال سنة ١٠ هـ يوافق ٢٧ يناير ٢٤
خصوصا وأن تحريم النسيء والكينس في القرآن كان حوالي هذا التاريخ
أو قبله بقليل .

أما فيما يختص بالأمر الثاني . فحدث الخلاف ، إذ اعتبر الفلكي
١١ جمادى الآخرة ٤ هـ يوافق ١٣ / ٦٠٥ هـ بينما اعتبر كوسان ١٣
٤ هـ يوافق ٢٠ / ١١ / ٦٢٥ م ، وينحصر الخلاف إن كان الحادث في شهر
الآخر أو في شهر شعبان ، ولكن الرواية في شهر جمادى الآخرة
ذلك لا يمكن أن يتفق ١٤ جمادى الآخرة ٦ هـ نوفمبر إلا على اعتبار
القمرية البحتة .

أما فيما يختص بالأمر الثالث . فقد تواترت الروايات على أن
كانت في شهر ربيع أول ، وأنه عندما وصل الرسول صلى الله عليه
السنة ، كان اليهود صائمين يوم تشورائهم . ويكون يوم ٨ ربيع
موقفا ٢٠ سبتمبر عام ٦٢٢ م ولا يتفق التاريخان إلا على
القمرية البحتة .

أما فيما يختص بالأميرين الرابع والخامس ، فواضح أنهما يؤيدان السنة القمرية البهجة .

أما عن الأمر السادس ، فقد عرض الفلكي باشا كل نظام من أنظمة الكبس ، وحب حادثة بليرايوس في كل نظام ، واعتبر نقطة الأصل نقطتين : كسوف الشمس في السنة العاشرة . وخسوف القمر في السنة الرابعة وبحث عن الشهر العربي في كل من الحايين من نقطتي الأصل . فوجده يختلف تماما ، ولا يمكن أن يتفق الشهر العربي في الحايين إلا على اعتبار السنة القمرية البهجة ، وقد نُعِبَ الفلكي نفسه في هذا الحساب ، إذ ما دامت نقطتا الأصل متفتحتين باعتبار السنة القمرية البهجة ، فلا داعي لئكل هذا الحساب . وما دامت نقطتا الأصل بالنسبة لأنظمة الكبس المختلفة مختلفتين ، فبالطبع يكون الشهر الذي نحصل عليه لحادثة بليرايوس مختلفا ، ولا يحتاج حساب . ويكفي أن نحسب من إحدى النقطتين ، ما دامت هما متفتحتين طبقا للسنة القمرية البهجة ، التي تتفق مع الأمرين الأول والثاني .

وإذا حسبنا من كسوف الشمس في السنة العاشرة طبقا لنظام أبي معشر ، نجد أن حادثة بليرايوس كانت في شهر صفر ، ولا يتفق هذا ومع ماراه بروكيوس . وإذا حسبنا بنظام المسعودي نجدها في شهر ذي الحجة ، ويتفق هذا مع الرواية ، وإذا حسبنا بنظام البيروني أو بنظام حاجي خليفة نجدها في شهر ربيع الأول . ولا تتفق مع الرواية . وإذا حسبنا بنظام السنة القمرية البهجة نجدها في شهر رجب . وتتفق مع الرواية . وتكون الخلاصة أن الرواية تتفق مع نظام المسعودي . ومع نظام السنة القمرية البهجة ، ولكن نظام المسعودي لا يتفق مع خسوف القمر في شهر جمادى الآخرة في السنة الرابعة . ويتعين إذن أن تكون السنة القمرية البهجة هي التي كانت سارية .

هذه نسخة سريعة عن التواريخ الأربعة . وقد أهملت تفاصيل كثيرة ، وعسى أن يكون قد وقفت فيما عرضته . والسلام .